لن تنجح سياسة المواجهة ضد منظمة التحرير الموحدة

الذين يهاجمون قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة من اصحاب اتفاق عمان لا يقولون ، صراحة ، ما هو هدفهم. ويغلفون هذا الهجوم بالتباكي على علاقات منظمة التحرير العربية ، وصلات الاخوة والتاريخ المشترك بين الشعبين الاردني والفلسطيني ، وعلى "فرص" احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط.

وفي كل هذا الكلام الذي يغرقون به اسماع المواطنين ، وتشاركهم فيه وسائل الاعلام المعادية ، يحاولون الايهام بأن "الحل" كان على الابواب ، وان قرارات المجلس الوطني الاخيرة هي التي تعرقل الوصول الى ذلك الحل. لكن ما هو هذا "الحل" الذي يسعون اليه فذلك ما لا يتفوهون به . وان كانوا يتركون للصحافة الاميركية والاسرائيلية وحتى للمسؤولين الاميركيين والاسرائيليين مهمة التحدث عن ذلك "الحل".

وقد اصبح واضحا من مجمل التصريحات الاميركية والاسرائيلية ، الرسمية منها وغير الرسمية ، ان "الهدف" مما يسمى مسيرة السلام في الشرق الاوسط هو "المفاوضات المباشرة" دون اى التزام بالانسحاب الى ما وراء حدود الخامس من حزيران ، وبغياب الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وبتجاهل تام لحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان اعادة وحدة منظمة التحرير على اساس نهج يستهدف "تحقيق السلام العادل ويتمسك بحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة هو الذى يثير حفيظة تلك الاوساط التي راهنت على استمرار الانقسام داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية لتمرير مشاريعها التصفوية. ذلك لان منظمة التحرير في قرارات المجلس الوطني الاخيرة لم تغير سياستها المستندة الى قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بل اعادت تأكيد هذه السياسة. فلماذا اذن يقال ان هذه السياسة لا تخدم قضية السلام العادل بعد ان كان يقال ومن قبل اصحاب اتفاق عمان بالذات ان قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني خطوة هامة على طريق تحقيق السلام في الشرق الاوسط ؟!

لا تفسير لهذا التناقض الشكلي في موقف اصحاب اتفاق عمان وحلفائهم سوى انهم كانوا يفهمون تلك القرارات على انها مجرد خطوة لزحزحة منظمة التحرير نحو مشاريعهم التصفوية ، وليس على انها تمثل موقفا استراتيجيا لا يحتمل ادخاله في سوق المناورات والتراجعات غير المبررة.

لقد اعاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة ، دورة الوحدة الوطنية ، التأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الكامل الصلاحيات ، وعلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير في هذا المؤتمر ، وعلى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . فاذا كان هذا الموقف يعرقل "مسيرة السلام" كما يقول اصحاب اتفاق عمان واميركا واسرائيل فمعنى هذا انهم يبحثون عن "سلام" بدون انسحاب اسرائيلي ، وبدون اعادة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير.

ومن الحق القول ان قرارات دورة الوحدة الوطنية تعرقل تحقيق "سلام" كهذا ، وتفسر سبب غضب اصحابه على تلك القرارات ، وتؤكد ان اتفاق عمان كان في مخطط الغاضبين على الغائه تذكرة المرور الى ذلك "السلام"!

والا فما تفسير غضبهم من الغائه ، وموافقتهم الضمنية والصريحة على ايقاف الملك حسين التنسيق مع قيادة المنظمة على اساسه ؟ الا يدل هذا على انهم كانوا من البداية يعتبرون اتفاق عمان مجرد "صك تنازل" من منظمة التحرير عن دورها وسياستها يستخدمه الملك حسين في مفاوضات تجرى في غيابها ، وعلى اساس سياسة تتناقض مع سياستها ، وحتى بدون معرفتها بعد وقف التنسيق معها ؟!

لقد قوم غورن ، منسق شؤون المناطق ، في الاراضى المحتلة في حديث للتلفزيون الاسرائيلي فترة "اتفاق عمان" بانها ادت الى "استنزاف موقف المطالبة بالعودة الى حدود عام ٦٧ في الجانبين الاردني والاسرائيلي" ! وفيما تسربه اوساط بيرس وشامير لخدمة الجدل الدائر بينهما حول المؤتمر الدولي توجد دلائل على وجود اتفاقات "تفاهم" تكرس هذا الاستنزاف في صورة "تقاسم وظيفي" وتنازلات صريحة عن المطالبة بالاراضى المحتلة منذ عام ٦٧ ، وعن صلاحيات المؤتمر الدولي.

لمثل- هذه "الاتفاقات "يدعون منظمة التحرير للتمسك بالعلاقات مع النظامين الاردني والمصرى . ويعيبون على المجلس الوطني الفلسطيني ان قراراته حرمت الشعب الفلسطيني من "تضامن" هذين النظامين معه. والسؤال الذى يتهربون من الاجابة عليه هو من الذى يجب ان يتضامن مع الاخر ؟ نحن الذين نطالب بحقوق مشروعة اقرتها الامم المتحدة مع نظامين يحاولان تمرير مشاريع تحرمنا من هذه الحقوق ؟ ام حكام هذين النظامين على اساس قرارات قمة فاس العربية، وقرارات قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت ؟

لقد اعتبرت القمة الاسلامية في الكويت التي شارك فيها حكام مصر والاردن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ غير كاف كاساس لحل النزاع في منطقة الشرق الاوسط ولاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك ظل هؤلاء الحكام يطالبون منظمة التحرير بالموافقة على ذلك القرار. فمن هو الخارج عن مقتضيات التضامن مع الشعب الفلسطيني والاجماع العربي والاسلامي وشبه الاجماع الدولي ؟

انه بالقطع ليس منظمة التحرير . واصبع الاتهام يجب ان يوجه لحكام هذين النظامين وليس الى المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد اختار هذان النظامان سياسة المواجهة والضغط في علاقتهما بمنظمة التحرير. والذين ينتقدون منظمة التحرير لانها رفضت هذه السياسة بدعوى ان المنظمة

بشير البرغوثي

فقدت بذلك "تأييد" دولتين عربيتين يتناسون النتائج الايجابية لذلك الرفض والمتمثلة في وحدة الصف الفلسطيني والتطور الايجابي في العلاقات مع عدة دول عربية مثل الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الديموقراطي ، وتعززها مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية وقطاعات واسعة من الرأى العام الديموقراطي العالمي.

ان سياسة المواجهة التي اختارها هذان النظامان في العلاقة مع منظمة التحرير لا تتمثل في مواقف التشكيك التي يتخذها زلهما في الاراضى المحتلة وحسب ، ولا في محاولات توفير البدائل لهذه المنظمة وحسب ، بل وفي مجموعة اخرى من نشاطات "التنسيق" مع بيت ايل ، وواشنطن ، ومع السوق الاوروبية المشتركة.

وقد قدمت زيارة تنديمانز الاخيرة لاسرائيل ومقابلاته وتصريحاته مثالا على الدور المشبوه الذى تلعبه زعامة المجموعة الاوروبية في محاولة دق الاسافين في صفوف الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ، وفي محاولة رفع مكانة بعض الاشخاص كممثلين للشعب الفلسطيني داخل الاراضى المحتلة ، وفي خدمة السياسة الرامية الى "استبعاد منظمة التحرير واقامة بديل لها ، وقصر الاعتراف بوجود فلسطينيين على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه السياسة ليست جديدة وان كانت قد دخلت عليها بعض الاضافات والتعديلات ولذلك فان محاولات تطبيقها لن تكون اوفر حظا في النجاح من محاولات سابقة. لكن ذلك لا يتم تلقائيا . وتعريتها واجبة حتى وان كانت رائحتها تزكم الانوف وكل ما يسترها مجرد "ورقة تين "!

مفارقة ليست عجيبة

في الوقت الذى كان رئيس المجموعة الاوروبية "ليو تنديمانز" يجرى لقاءا فريدا ، وهو الاول من نوعه ، مع الكولونيل "افرايم سنيه" رئيس الادارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية ، كانت قوات الجيش الاسرائيلي تقتحم كلية الروضة في نابلس وتجرى التفتيشات وتصادر صناديق الاقتراع لمنع اجراء انتخابات مجلس الطلبة في اليوم التالي.

وانا كان الحدث الاول - اى لقاء تنديمانز - سنيه - يمثل خروجا على العرف الديبلوماسي الاوروبي الغربي منذ عشرين عاما وعلى قاعدة عدم الالتقاء مع ممثلين عسكريين او مدنيين اسرائيليين عن المناطق المحتلة !! فان الحدث الثاني يعتبر ممارسة شبه يومية لقوات الجيش الاسرائيلي ولا تمثل اى خروج عن "العادات والتقاليد" الاسرائيلية المفروضة على مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عشرين عاما.

تحرك مصرى اسرائيلي اردني بدون المنظمة

نقلت "الاهالي" عن مصادر عليمة ان القاهرة الرسمية تتأهب حاليا لاستقبال اسحق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية وشمعون بيرس وزير خارجية اسرائيل - خلال النصف الثاني من شهر حزيران القادم.

وذكرت المصادر ان مسئولين اردنيين على مستوى عال سيتواجدون في العاصمة المصرية في اليوم التالي لوصول شامير وبيريس الى القاهرة وان الرئيس الامريكي السابق كارتر - قد اكد انه سيشارك في اجتماع مصرى اسرائيلي - اردني بصفته الشخصية وان كان السفير الامريكي بالقاهرة هو الذى سيمثل الادارة الامريكية خلال الاجتماع الذى سيتم من خلاله التنسيق حول بدء المفاوضات المباشرة بين الاردن واسرائيل...

اكدت المصادر ان الزيارة الثنائية لشامير وبيريس يتم الترتيب لها بين الخارجيتين المصرية والاسرائيلية منذ بداية هذا الاسبوع في سرية شديدة وانه قد تم الاتفاق بين الجانبين على عدم الاعلان عنها الا عقب انقضاء الثلث الاول من شهر حزيران.

على نفس الصعيد بدأت حكومة مصر عملها المشترك فعلا بتسليط الاضواء ان عطاالله عطاالله او ابو الزعيم . واخذت الصحافة المصرية منذ شهور تقدمه كقائد لثورة تصحيحية ضد عرفات ايضا. وذلك بعد ان كانت بوادر وحدة الفصائل قد لاحت في الافق..

والان يستدعيه مبارك لزيارة مصر ليستخدمه اعلاميا مؤقتا ضد الوحدة التي سارع مبارك بالمراهنة على هشاشتها وعدم قابليتها للصمود امام الخطة الاخرى. قائلا انها سوف تنفجر وقد بدأ سعيه لكسب الرهان.

فلنر : انهم يقتلون المدنيين دون تمييز

وصف ماير فلنر السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي غارات الطيران الاسرائيلي على مخيمات جنوب لبنان بانها "حرب ابادة وحشية تستهدف القاعدة البشرية للشعب الفلسطيني" . وتأكيدا على حقيقتها هذه ، قال فلنر "ضحايا هذه الغارات من المدنيين فقط . وحتى الاذاعة الاسرائيلية لم تعد تخفي هذه الحقيقة . انهم يقتلون السكان المدنيين من النساء والاطفال والشيوخ دون تمييز." . وفند فلنر مزاعم الحكام الاسرائيليين القائل بانهم يضربون مقرات قيادة الفلسطينيين ، فقال "هذا محض كذب وافتراء ففي كل مرة يقولون انهم يقصفون مقرات القيادات فهل هناك الف مقر للقيادات؟!

الحقيقة "انها حرب انتقامية ضد الشعب الفلسطيني ونوع من الرد الهستيرى على مقرراته الوحدوية المعادية للامبريالية التي لخصت المستعمرين واعوانه من المتآمرين على حقوق الشعب الفلسطيني الذين بنوا الامال والاوهام على خلود الانقسام الفلسطيني".

اعتداء على مكتب المحامية فيليتسيا لانغر

تقدمت المحامية الشيوعيه فيليتسيا لانغر ، بشكوى للشرطة الاسرائيلية ، في اعقاب اعتداء افراد من عصابة حركة كاخ العنصرية ، ليلة الاربعاء الماضي ، على مكتبها الكائن في القدس الغربية. وقد كتبت على المكتب الشعارات الارهابية مثل "كاخ ستتولى امرك" و "فيليتسيا لانغر تعمل مع العرب" وهي "عميلة م.ت.ف" و"طابور خامس". ووجدت رسالة اخرى في صندوق البريد كتب عليها "فيليتسيا لانغر تكره اسرائيل.. ونهايتك تقترب".

وطالبت المحامية لانغر الشرطة باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ، خاصة وان العنوان واضح اذ كتب ان "حركة كاخ ستتولى امرك" في اكثر من موقع . وحملت شرطة القدس مسؤولية الحفاظ على امنها وامن العاملين في مكتبها.